

رسالة من المديرية التنفيذية للموئل بمناسبة اليوم العالمي للموئل، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2007

الجريمة والعنف في المناطق الحضرية يقعان اليوم في رأس جدول أعمال من هم ملتزمون بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. اسأل أي امرأة وستقول لك إن الجريمة هي المصدر الأول للقلق وأكثر مواضع اهتمام الناس في كل المدن، لا سيما في أفقر الأحياء.

وقد لاحظنا أن المدن في مختلف أنحاء العالم بدأت في العقد الذي انقضى منذ بدء برنامج الأمم المتحدة للموئل برنامجها للمدن الأكثر أمناً، بإخراج قيادة أفضل لمعالجة هذا البلاء والخراب، اللذين يفتكان بحياتنا اليومية. ونتيجة لذلك، تقوم الحكومات المحلية الآن بالتصدي للتحدي المتمثل في سلامة المناطق الحضرية وأمنها.

إننا نعيش في عالم عنيف إلى حد غير مقبول. لهذا السبب اخترنا موضوع "المدينة الآمنة مدينة عادلة" لمناسبة اليوم العالمي للموئل هذه السنة.

إننا نرى، ونحن نتفكر في هذه الكلمات، في كل حي فقير في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبية، وفي معظم مدن العالم، شخصاً يلاحق، وامرأة تتعرض لتحرش جنسي، ومسدساً يُشهر في وجه شخص ما، وشخصاً يُعتدى عليه بطريقة أخرى، وكثيراً جداً من الأشخاص الآخرين يُقتلون، ونساءً لا يُحصى عددهن يُغتصبن. البيوت تُسرق، والسيارات تُختطف. حتى الأطفال لم يسلموا. لماذا؟

إلى حد ما، نحن نعرف لماذا يحصل هذا: فبحوث برنامج الأمم المتحدة للموئل تُخبرنا أن المدن مسكن لنصف البشرية. وبينما نمشي في حُطى لا رجعة فيها نحو العصر الحضري الجديد لوكوبنا، يُتوقع أنه بعد جيل آخر سيكون ثلثا البشرية من سكان المدن.

وفي الوقت نفسه، يُقدَّر أن مليار شخص يعيشون في مدن وأحياء فقيرة. وأعدادهم تتزايد كل يوم. وأكثر من نصف هؤلاء الأشخاص دون سن الخامسة والعشرين، وأربعون في المائة منهم دون سن التاسعة عشرة. هؤلاء هم الضحايا الرئيسية للفقير. وعلى الرغم من هذا الوضع القابل للانفجار، تكاد مشاكل شباب المناطق الحضرية الذين يعيشون في فقر تغيب من السياسات والاستراتيجيات الحضرية.

هذه الحقائق والأرقام المروعة توضح -جزئياً- السبب الذي يجعل الشباب يحملن كرهاً، ويتزوجن مبكراً، ويمارسن البغاء، ويتعاطين المخدرات ويرتكبن جرائم ويُصبن بمرض الإيدز. فالحرمان يؤدي إلى اليأس، بل حتى إلى الإرهاب. لهذا السبب نحن نستثمر في الشباب والشابات ونشاورهم.

مرة أخرى، اسأل أي امرأة وستقول لك إن رأس المال الاجتماعي قد فقد في بلدان عبر العالم لأن المناطق العمومية في المدن تستولي عليها العصابات أو يهجرها الناس من الخوف. ويتولى حراس خصوصيون ومجموعات مراقبة خاصة مسؤولية المحافظة على أرواحنا وممتلكاتنا، بينما الدولة في تراجع تكتيكي وهي غير قادرة في معظم الأحيان على معالجة الأسباب الأساسية للجريمة والفوضى.

والآن أصبح من المقبول لدى معظم الحكومات، على الصعيدين الوطني والمحلي، أن احتياجات السلامة في المناطق الحضرية يجب أن تُبنى محلياً، انطلاقاً من الشوارع، وأن تُدرج في الخطط المحلية والوطنية. ولا يمكن تركها للشرطة وحدها. وإن عمليات الحكم في المناطق الحضرية والسياسات الحضرية الموجهة لإزالة الإقصاء وأوجه التفاوت الاجتماعي، وكذلك تدابير التخطيط الملائمة هي مفتاح النجاح. بل إن سلامة المجتمع تحتاج إلى نهجٍ كُليّ منسق.

ونحن لدينا الآن استراتيجية تستند إلى جهود برنامج الأمم المتحدة للموئل الرامية إلى العمل في تعاون وثيق مع شركاء آخرين. وترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة أعمدة، هي:

- أولاً: بناء القدرة على تحقيق استراتيجيات محلية لمنع الجريمة تكون حساسة للاعتبارات الجنسانية والعمرية، وتعالج الأسباب الجذرية للجريمة بطريقة كلية شاملة.
 - ثانياً: بناء أماكن حضرية سالمة لا سيما في المجال العمومي، تكون مراكز رئيسية للتنمية الاجتماعية والسلامة.
 - ثالثاً: توجد حاجة إلى مبادرات إنمائية حضرية في كل القطاعات تكون أكثر حساسية للسلامة.
- جدول الأعمال هذا مُلِحٌ وعاجل، ويتطلب من شركاء محددين داخل الأمم المتحدة أن يتصدوا للتحدي الحضري.

ربما تتساءل: ما مدى إلحاح جدول الأعمال هذا؟ اسأل أي امرأة.